

١٠٩٢

المحترمين

السادة / مكاتب المحاسبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

إشارة الى برنامج مراقبة جودة الأداء المهني والذي يهدف إلى التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة وذلك بغرض: متابعة وتطوير الأداء المهني، واستمرار فعالية الأداء المهني، والارتقاء بمستوى الخدمات المهنية، وزيادة الثقة في الخدمات المهنية.

نود افادتكم بأن الهيئة قامت بإعداد التقرير الثاني عن ملاحظات الفحص المتكررة التي تبينت من خلال عمليات الفحص على مكاتب المحاسبة للأعوام ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م "مرفق"، ويهدف هذا التقرير إلى إعطاء تصور عن جوانب معينة تتعلق بالأداء المهني للمحاسبين القانونيين لغرض تمكين المكاتب من تحقيق دروس مستفادة تمنع تكرار هذه الملاحظات مستقبلا عند تنفيذ الارتباطات القادمة. وبعد الاطلاع على هذا التقرير نتوقع من المكاتب تفعيل نظام الرقابة الذاتية لديها والتقييم المستمر لبرنامج الرقابة النوعية للجودة وتطوير ما يلزم.

ما يلزم.

اسات

تقبلوا تحياتي وتقديري،،

الرئيس التنفيذي

د. أحمد بن عبد الله المغامس

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين
Saudi Organization for Chartered and
Professional Accountants

رقم المعاملة : ٥٣....

تاريخ المعاملة : ١٤٤٤/١/١٩

مشفوعات : لا توجد مشفوعات



socpa.org.sa

تقرير
**ملاحظات الفحص المتكررة
التي تبينت خلال الفحص
الميداني**
لعام 2020 م و 2021 م





محتوى التقرير

4	مقدمة عن تقرير ملاحظات الفحص المتكررة
4	أهداف برنامج مراقبة جودة الأداء المهني
5	ملاحظات مرحلة التخطيط
24	ملاحظات مرحلة التنفيذ (الإجراءات الأساسية)
38	ملاحظات مرحلة التقرير والاستنتاج
46	ملاحظات عن الالتزام بالمعيار الدولي لمراقبة الجودة (أ)
55	ملاحظات عن الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال
58	ملاحظات عن الالتزام بمتطلبات النظام واللائحة التنفيذية للهيئة
66	ملاحظات تقارير الإجراءات المتفق عليها

مقدمة عن التقرير



تم إعداد هذا التقرير في ضوء الملاحظات التي ظهرت خلال أعمال الفحص الميداني عن العامين 2020 م و2021 م، وفقاً لمتطلبات برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، ويهدف هذا التقرير إلى إعطاء تصور عن جوانب معينة تتعلق بالأداء المهني للمحاسبين القانونيين لفرض تمكين المكاتب من تحقيق دروس مستفادة تمنع تكرار الملاحظات التي تم الإشارة إليها في هذا التقرير عند تنفيذ الارتباطات القادمة، وبعد الاطلاع على هذا التقرير تتوقع من المكاتب تفعيل نظام الرقابة الذاتية لديها والتقييم المستمر لبرنامج الرقابة النوعية للجودة وتطوير ما يلزم.

أهداف برنامج مراقبة جودة الأداء المهني



يهدف البرنامج إلى التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام نظام المحاسبين القانونيين ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة، وذلك بفرض:

04

الارتقاء بمستوى الخدمات المهنية

03

زيادة الثقة في الخدمات المهنية

02

متابعة وتطوير الأداء المهني

01

استمرار فعالية الأداء المهني



مرحلة التخطيط

الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة

الملاحظة

عدم استيفاء خطاب الارتباط متطلبات معيار المراجعة (210)

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- هدف المراجع هو عدم قبول ارتباط المراجعة أو الاستمرار فيه إلا عندما يتم الاتفاق على الأساس الذي سيقبل الارتباط بناء عليه، وذلك من خلال:
 - (أ) التأكد من تحقق الشروط المسبقة للمراجعة.
 - (ب) التأكد من وجود تفاهم مشترك.
 - يجب أن تسجل شروط ارتباط المراجعة المتفق عليها في خطاب ارتباط، ويجب أن تتضمن:
 - هدف ونطاق مراجعة القوائم المالية.
 - مسؤوليات المراجع.
 - مسؤوليات الإدارة.
 - تحديد إطار التقرير المالي المنطبق لإعداد القوائم المالية.
 - الإشارة إلى الشكل والمحتوى المتوقعين لأي تقارير سيصدرها المراجع.
 - تصريحاً بأنه قد توجد ظروف يمكن أن يتغير فيها شكل ومحتوى التقرير.
 - شكل ومحتوى خطاب ارتباط المراجعة قد يختلف شكل ومحتوى خطاب ارتباط المراجعة لكل منشأة، ويحتوي خطاب الارتباط، على سبيل المثال، على ما يلي:
 - توضيح لنطاق المراجعة، بما في ذلك الإشارة إلى الأنظمة واللوائح ومعايير المراجعة والمتطلبات المسلكية المنطبقة.
 - شكل أي تبليغ آخر بنتائج ارتباط المراجعة.
 - متطلب أن يبلغ المراجع عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقريره وفقاً لمعيار المراجعة (701).
- حقيقة أنه بسبب القيود الملازمة للمراجعة، بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية، فإن ثمة خطر لا يمكن تفاديه يتمثل في أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط للمراجعة وتنفيذها على نحو سليم وفقاً لمعايير المراجعة.

- الترتيبات الخاصة بالتخطيط للمراجعة وتنفيذها، بما في ذلك تشكيل فريق الارتباط.
 - توقع أن الإدارة ستقدم إفادات مكتوبة.
 - توقع أن توفر الإدارة الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة أنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية، بما في ذلك توقع أن توفر الإدارة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالإفصاحات.
 - موافقة الإدارة على تزويد المراجع بمسودة القوائم المالية، بما في ذلك جميع المعلومات ذات الصلة بإعدادها، وفي الوقت المناسب، للسماح للمراجع بإنجاز المراجعة وفقاً للجدول الزمني المقترح.
 - موافقة الإدارة على إبلاغ المراجع بالحقائق التي يمكن أن تؤثر على القوائم المالية، والتي قد تصبح الإدارة على دراية بها خلال الفترة من تاريخ تقرير المراجع وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية.
 - الأسس التي تم بناءً عليها احتساب أتعاب المراجعة وترتيبات الفوترة.
 - مطالبة الإدارة بتأكيد استلامها لخطاب ارتباط المراجعة وموافقتها على شروط الارتباط الموضحة في الخطاب، يجب أن يكون تعيين المراجع من قبل صاحب الصلاحية.
 - ومن أمثلة المعايير الخاصة بالتقرير المالي ما يلي:
 - المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة والمُعتمدة في المملكة العربية السعودية.
 - المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة والمُعتمد في المملكة العربية السعودية.
 - المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.
- يمكن الاطلاع على مثال لخطاب ارتباط مراجعة في معيار المراجعة (210)، الملحق الأول.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار المراجعة (210) الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة، الفقرات ذات الصلة (3، 10، 8، 24)

ارتباط المراجعة لأول مرة (الأرصدة الافتتاحية)

الملاحظة

أ. عدم توفر معلومات بملف المراجعة توضح حصول المراجع على أدلة على نزاهة الإدارة والملاك، للقيام بأحكام قبول الارتباط، وفي حالات أخرى لم تتوفر أدلة على التواصل مع المراجع السابق قبل قبول العميل رغم أهمية ذلك التواصل في ظل غياب أي أدلة أخرى.

ب. عدم كفاية إجراءات المراجعة الموجهة للتحقق من الأرصدة الافتتاحية أو عدم توثيقها بشكل ملائم.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

● التواصل مع المراجع السابق والحصول على خطاب إخلاء طرف، التزاماً بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة.

● الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة عما إذا كانت الأرصدة الافتتاحية تحتوي على تحريفات تؤثر على القوائم المالية سواء كانت الأرصدة الافتتاحية مراجعة من قبل مراجع آخر أو أنها غير مراجعة من خلال القيام بالإجراءات التالية:

- تحديد ما إذا كانت أرصدة الإقفال للفترة السابقة قد نقلت إلى الفترة الحالية بشكل صحيح.
- تحديد ما إذا كانت الأرصدة الافتتاحية تعكس تطبيق السياسات المحاسبية المناسبة.
- تنفيذ واحد أو أكثر مما يلي:

- فحص أوراق عمل المراجع السابق للحصول على أدلة فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية.
- مثال على ذلك توثيق الأهمية النسبية المستخدمة من قبل المراجع السابق، والأهمية النسبية للأداء، التحريفات المكتشفة من قبل المراجع السابق، إجراءات المراجعة المنفذة ونتائجها.

- تقويم ما إذا كانت إجراءات المراجعة المنفذة في الفترة الحالية توفر أدلة ذات صلة بالأرصدة الافتتاحية. فعلى سبيل المثال، سيوفر تحصيل الأرصدة الافتتاحية للحسابات مستحقة التحصيل، أو سداد الأرصدة الافتتاحية للحسابات مستحقة السداد خلال الفترة

الحالية، بعض أدلة المراجعة بشأن وجودها، وحقوقها وواجباتها، واكتمالها وتقويمها في بداية الفترة.

- تنفيذ إجراءات مراجعة خاصة للحصول على أدلة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية. على سبيل المثال، في حالة الديون طويلة الأجل والاستثمارات، بمقدور المراجع الحصول على بعض أدلة المراجعة بشأن الأرصدة الافتتاحية من خلال المصادقة مع أطراف ثالثة.

- إذا لم يتم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة للرصيد الافتتاحي فيما يتعلق بأعمال المراجع السابق، فيجب على فريق الارتباط تصميم إجراءات مراجعة للتحقق من الرصيد الافتتاحي. وإذا لم يتمكن فريق الارتباط من تنفيذ اختبار مراجعة للأرصدة الافتتاحية بشكل كافٍ وملائم، فيجب تقييم أثر الرصيد الافتتاحي الغير متحقق منه على تقرير مراجع الحسابات بناءً على الأهمية النسبية وأثاره المنتشرة بالقوائم المالية. إذا تم الإستنتاج بأن الأرصدة الافتتاحية تحتوي على تحريف يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية للفترة الحالية، ولم تتم المحاسبة عن تأثير هذا التحريف بشكل مناسب، أو لم يتم عرضه أو الإفصاح عنه بشكل كافٍ، فوفقاً لجوهريّة التحريف يبيدي المراجع رأياً متحفظاً أو رأياً معارضاً، حسب مقتضى الحال، وفقاً لمعيار المراجعة 705.

- ولكن عندما يكون المراجع غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لرصيد افتتاحي محدد بسبب التحريفات غير المكتشفة، فيبيدي المراجع إما رأياً متحفظاً أو قد تصل الدرجة من عدم قدرته على فحص عدة أرصده افتتاحية أنه لا يستطيع أن يبيدي رأياً على تلك القوائم.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار المراجعة (510) ارتباط المراجعة لأول مرة (الأرصدة الافتتاحية)، الفقرات ذات العلاقة (4،13،11،10،6).

- معيار المراجعة (300) التخطيط لمراجعة القوائم المالية، الفقرات ذات الصلة (22أ،13).

- معيار المراجعة (220) رقابة الجودة على مراجعة القوائم المالية، الفقرات ذات الصلة (8أ،9).

- قواعد سلوك وآداب المهنة، قاعدة رقم (401) الاتصال بمراجع الحسابات السابق.

نظامية تعيين مراجع الحسابات للشركة

الملاحظة

قيام المحاسب القانوني بمراجعة قوائم مالية لشركات وذلك بناء على تعييد من مدير الشركة أو رئيس مجلس ادارتها او احد اعضاء المجلس ودون الحصول على قرار التعيين من صاحب الحق في تعيين مراجع الحسابات.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب أن يتم تعيين مراجع الحسابات وفق ما يحدده عقد تأسيس الشركة.
- يجب على المراجع أن يتفق على شروط ارتباط المراجعة مع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال.
- عند الاتفاق على شروط ارتباط المراجعة يجب أن تحدد أدوار الإدارة والمكلفين بالحوكمة في الاتفاق على شروط ارتباط المراجعة بناء على هيكل الحوكمة في المنشأة والنظام أو اللائحة ذات الصلة.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- تعميم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (الرقم: صادر/18448/2017)
- معيار المراجعة (210) الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة، الفقرات ذات العلاقة (9، 22)

مسئوليات المراجع ذات العلاقة بالفش - (خطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة)

الملاحظة

لم يتم القيام بإجراءات مراجعة ملائمة لخطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة والتي تشمل تحديد الخطر والحصول على فهم لأدوات الرقابة ذات الصلة بهذا الخطر وتحديد الإستجابات المناسبة لهذا الخطر بوصفه خطر لوجود تحريف جوهري بسبب الفش ومن ثم يعد خطراً مهم.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- الحفاظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة، لإحتمال أنه قد يوجد تحريف جوهري بسبب الفش، بغض النظر عن خبرة المراجع السابقة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة إدارة المنشأة والمكلفين بالحوكمة.
- في ضوء التحلي بالشك المهني فإن إجراء استفسارات فقط من الإدارة والحصول على ردودها فيما يتعلق بتقييم عوامل خطر الفش قد لا يكون كافياً حيث بعض ردود الإدارة على استفسارات المراجع تحتاج إلى تأييد بمعلومات أخرى لم يتم التطرق إليها ، وفي ضوء ذلك لم يتم تقويم كفاية ردود الإدارة.
- إفتراض وجود خطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة واعتبار هذا الخطر كأحد المخاطر الهامة الناتجة عن الفش على مستوى القوائم المالية ككل وذلك بسبب أن الموقع الوظيفي الفريد للإدارة يمكنها من إرتكاب الفش وتجاوز أدوات الرقابة حتى لو كانت قد تبدو أنها تعمل بفعالية، وذلك من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية مغشوشة، والحصول على فهم لأدوات الرقابة ذات الصلة بهذا الخطر وتحديد الاستجابات الملائمة.
- بغض النظر عن تقييم المراجع لمخاطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة، عليه القيام بمجموعة من الإجراءات للاستجابة لذلك الخطر.

وفيما يلي أمثلة محددة على استجابات المراجع لهذا الخطر:

- القيام بإجراءات مراجعة ملائمة للتحقق من مدى صحة السجلات والمعاملات الناتجة من الحاسب الآلي.

● تقويم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية مناسبة وصحيحة من قبل إدارة المنشأة وخصوصاً تلك المتعلقة بالإيرادات والمعاملات المعقدة.

● فحص التقديرات المحاسبية، للتحقق مما إذا كانت تحتوي على تحيزات، وتقدير ما إذا كانت الظروف التي أدت إلى وجود تحيز - إن وجد - تمثل خطراً للتحريف الجوهرى بسبب الفش.

● تقويم المبرر التجاري للمعاملات المهمة والتي تعد خارج المسار العادي لنشاط المنشأة.

● اختبار مدى مناسبة القيود اليومية المرحلة إلى الأستاذ العام والتسويات الأخرى عند اعداد القوائم المالية، وعند تصميم وأداء إجراءات المراجعة يجب على المراجع مراعاة ما يلي:

● القيام باستفسارات من الأفراد المشاركين في آلية التقرير المالي بشأن الأنشطة غير المناسبة، أو غير المألوفة فيما يتعلق بمعالجة قيود اليومية والتسويات الأخرى.

● اختبار القيود اليومية والتسويات الأخرى التي تمت في نهاية فترة إعداد القوائم المالية، والنظر في مدى الحاجة إلى اختبار قيود اليومية والتسويات الأخرى طوال الفترة.

● الأخذ بالحسبان خصائص القيود اليومية والتسويات الأخرى المغشوشة والتي تتضمن غالباً قيوداً يتم إجراؤها لحسابات غير ذات علاقة، أو غير مألوفة، أو نادراً ما يتم استخدامها.

● إجراء قيود من قبل أفراد ليس من اختصاصهم إجراء قيود يومية.

● تسجيل قيود في نهاية الفترة، أو ما بعد الإقفال بشرح، أو تفسير مقتضب، أو بدون شرح أو تفسير.

● إجراء قيود إما قبل، أو أثناء إعداد القوائم المالية، وليس لها أرقام حسابات.

● احتواء القيود على أرقاماً مقربة، أو أرقاماً نهائية متناسقة.

● تسجيل قيود خلال فترة الإجازات الرسمية.

غالبا ما ينطوي التحريف الجوهرى للقوائم المالية بسبب الفش على تلاعب في آلية التقرير المالي عن طريق تسجيل قيود يومية غير مناسبة أو غير مصرح بها، وعلى سبيل المثال:

● قيود التخفيض للإيرادات باللحظات الأخيرة.

- التسويات على حسابات العملاء غير المبررة.
- التسويات على حسابات أطراف ذوي العلاقة ذات الأهمية بمبالغ غير مؤيدة مستنديا.
- الرسملة بمبالغ تمثل نفس البنود على حسابات تحت التنفيذ والتي لا تكون مؤهلة للرسملة و غير مؤيدة.
- قيود بدون مستندات مؤيدة وبدون أرقام بمبالغ مهمة.
- توثيق البلاغات المتعلقة بالغش التي تم إرسالها إلى الإدارة والمكلفين بالحوكمة والسلطات التنظيمية وغيرهم.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار المراجعة الدولي (240) مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية، الفقرات ذات العلاقة (12، 18، 26، 28، 29، 31، 32، 18أ، 42أ-49)

مسئوليات المراجع ذات العلاقة بالفش - (مخاطر الفش في إثبات الإيرادات)

الملاحظة

أ. عدم القيام بإجراءات مراجعة ملائمة للتحقق من إفتراضية ما إذا كانت مخاطر إثبات الإيرادات تعد مخاطر تحريفات جوهرية بسبب الفش والتي تشمل تحديد المخاطر والحصول على فهم لأدوات الرقابة ذات الصلة بهذه المخاطر وتحديد الإستجابات المناسبة لهذه المخاطر.

ب. عدم توثيق أسباب المراجع في عدم افتراض وجود مخاطر تحريف جوهرية بسبب الفش ذو العلاقة بإثبات الإيرادات.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب تحديد مخاطر التحريف الجوهرية بسبب الفش وتقييمها على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى الإقرارات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.
- عند تحديد مخاطر التحريف الجوهرية بسبب الفش وتقييمها، يجب على المراجع، بناء على افتراض وجود مخاطر غش في إثبات الإيرادات، تقويم أنواع الإيرادات أو معاملات الإيرادات أو الإقرارات التي تنشأ عنها مثل هذه المخاطر.
- عند تحديد الاستجابات العامة لمواجهة المخاطر المقيمة للتحريف الجوهرية بسبب الفش على مستوى القوائم المالية، يجب على المراجع:
 - تحديد العاملين والإشراف عليهم، مع الأخذ في الحسبان معرفة ومهارات وقدرات الأفراد الذين سئوكل إليهم مسؤوليات مهمة في الارتباط، وتقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهرية بسبب الفش التي ينطوي عليها الارتباط.
 - تقويم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل المنشأة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمقاييس غير الموضوعية والمعاملات المعقدة، قد يكون مؤشراً على وجود تقرير مالي مغشوش بسبب جهود الإدارة الرامية إلى إدارة الأرباح.

- تضمين عنصر المفاجأة في اختياره لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.
- إذا خلص المراجع إلى أن الافتراض المسبق بوجود خطر تحريف جوهري بسبب الفش يتعلق بإثبات الإيرادات لا ينطبق في ظل ظروف الارتباط، فيجب على المراجع أن يضمن في توثيقه لأعمال المراجعة أسباب ذلك الاستنتاج.

- من الأمثلة التي يتم فيها مبالغة في الإيرادات مايلي:
 - من خلال الإثبات المبكر للإيرادات.
 - تسجيل إيرادات وهمية.
 - ضغوط على الإدارة أو دوافع لديها لإعداد تقرير مالي مغشوش من خلال إثبات الإيرادات على نحو غير سليم في حالة المنشآت المدرجة عندما يقاس الأداء.
 - تأجيل إثبات الإيرادات بطريقة غير سليمة إلى فترة لاحقة.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معييار المراجعة الدولي (240) مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالفش عند مراجعة القوائم المالية، الفقرات ذات العلاقة (26، 27، 30، 48، 29، 34، 35، 36، 37).

تحديد مخاطر التحريف الجوهرى و تقييمها

الملاحظة

أ. عدم تحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها خلال مرحلة التخطيط.
 ب. عدم ربط المخاطر التي تم تحديدها بما يمكن أن يحدث من أخطاء على مستوى الإقرارات.
 ج. عدم توضيح أوراق العمل لإجراءات المراجعة الإضافية وعلاقتها الارتباطية بالمخاطر المقيمة بواسطة المراجع (على سبيل المثال : لم تشر أوراق العمل او برامج المراجعة الى طبيعة المخاطر والإقرار محل الخطر وفقا لبعض الإجراءات المنفذة).
 د. بغض النظر عن تقييم مخاطر التحريف الجوهرى تضمنت أوراق العمل بعض المعاملات او الأرصدة الجوهرية مثل أرصدة بعض العملاء والتي تعد بمفردها ذات أهمية نسبية ومع ذلك لم تنفذ عليها إجراءات مراجعة (مثل الحصول على مصادقة على تلك الأرصدة ولم تشير أوراق العمل إلى مبررات عدم القيام بذلك الإجراء الهام).

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب أن يحدد المراجع مخاطر التحريف الجوهرى ويقيمها:
 - على مستوى القوائم المالية .
 - على مستوى الإقرارات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات .
- يجب على المراجع أن يقوم بما يلي:
 - تحديد المخاطر خلال عملية التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك فهم أدوات
 - الرقابة ذات الصلة والمتعلقة بتلك المخاطر، عن طريق النظر في فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في القوائم المالية.
 - تقييم المخاطر التي تم تحديدها، وتقويم ما إذا كانت تتعلق بالقوائم المالية ككل بشكل أكثر انتشاراً ومن المحتمل أن تؤثر على العديد من الإقرارات.

- ربط المخاطر التي تم تحديدها بما يمكن أن يحدث من أخطاء على مستوى القرارات، مع الأخذ في الحسبان أدوات الرقابة ذات الصلة التي ينوي المراجع اختبارها.
- النظر في احتمالية حدوث تحريف، بما في ذلك إمكانية حدوث تحريفات متعددة، وما إذا كان التحريف المحتمل يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحريف جوهري.
- يوفر تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة الإضافية، التي تستند وتستجيب في طبيعتها وتوقيتها ومداها لمخاطر التحريف الجوهري المقيمة على مستوى القرارات، ربطاً واضحاً بين إجراءات المراجعة الإضافية للمراجع و تقيمه للمخاطر.
- بغض النظر عن مخاطر التحريف الجوهري المقيّمة، يجب على المراجع أن يصمم وينفذ إجراءات أساس لكل فئة جوهريّة من فئات المعاملات ولكل رصيد حساب جوهري وكل إفصاح جوهري.
- كجزء من تقييم المخاطر، يجب على المراجع أن يقرر ما إذا كان أي من المخاطر التي تم تحديدها تُعد بحسب حكم المراجع خطراً مهماً. وعند ممارسة هذا الحكم، يجب على المراجع أن يستبعد تأثيرات أدوات الرقابة التي تم تحديدها فيما يتعلق بالخطر.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار المراجعة الدولي (315) تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها، الفقرات ذات الصلة (25، 26، 27، 28).
- معيار المراجعة الدولي (330) استجابات المراجع للمخاطر المقيمة، الفقرات ذات الصلة (18، 8).

الإجراءات التحليلية الأولية في مرحلة التخطيط

الملاحظة

كثيراً ما تتألف الإجراءات التحليلية الأولية في مرحلة التخطيط من مجرد مقارنة بسيطة بين الفترات المالية، دون أي تسبب ملائم عما إذا كانت أرصدة سنة المقارنة تعتبر توقعاً معقولاً لأرقام سنة المراجعة أو الفروقات المتوقعة من زيادة أو انخفاض في بنود القوائم المالية.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- هدف المراجع من الإجراءات التحليلية الأولية في مرحلة التخطيط هو التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ على مستوى القوائم المالية ومستوى القرارات، من خلال فهم المنشأة وبيئتها.
- ويجب على المراجع تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية في مرحلة التخطيط باعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر لأجل التعرف على جوانب من المنشأة لم يكن المراجع على علم بها، قد تساعد الإجراءات التحليلية في التعرف على وجود معاملات أو أحداث غير معتادة ومبالغ ومعدلات واتجاهات قد تشير إلى أمور لها آثار منعكسة على المراجعة. وقد تساعد العلاقات غير المعتادة أو غير المتوقعة التي يتم التعرف عليها المراجع في التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية، وخاصة التي تكون بسبب الغش.
- ويجب على المراجع التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها لتوفير أساس لتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة الإضافية.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار المراجعة (315) التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها، الفقرات ذات الصلة (3، 14، 15)

الأهمية النسبية والأهمية النسبية للتنفيذ عند التخطيط والتنفيذ

الملاحظة

عدم احتساب الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل، وإنما احتساب أهمية نسبية لقائمة الدخل وأهمية نسبية أخرى لقائمة المركز المالي

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- عند مراجعة القوائم المالية لمنشأة، تتمثل الأهداف العامة لفريق الارتباط في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ. ولذلك يجب على فريق الارتباط أن يحدد الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل.
- كما يجب توثيق المبالغ الآتية والعوامل التي تم أخذها في الحسبان عند تحديدها:
 - الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل.
 - الأهمية النسبية للتنفيذ.
 - أي تحديث للأهمية النسبية والأهمية النسبية للتنفيذ.
 - توثيق الحكم المهني لاختيار الأسس المرجعية للأهمية النسبية والأهمية النسبية للتنفيذ.
- عند وضع الاستراتيجية العامة للمراجعة، يجب على المراجع أن يحدد الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل. وفي ظل الظروف الخاصة المحيطة بالمنشأة، فإذا كانت هناك فئة معينة واحدة أو أكثر من فئات المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح معين واحد أو أكثر من المتوقع، بشكل معقول، أن تؤثر التحريفات فيها بمبالغ دون الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي تُتخذ على أساس القوائم المالية، فيجب على المراجع تحديد مستوى أو مستويات الأهمية النسبية التي سيتم تطبيقها على تلك الفئات من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات المعنية.

● إن التخطيط للمراجعة فقط لفرض اكتشاف التحريفات التي تعد جوهرية بصورتها الفردية يتجاهل حقيقة أن مجموع التحريفات غير الجوهرية بصورتها الفردية قد يتسبب في جعل القوائم المالية محرفة بشكل جوهري، ولذلك يتم وضع الأهمية النسبية للتنفيذ للتقليل من احتمال أن تتجاوز مجموع التحريفات غير المصححة وغير المكتشفة في القوائم المالية الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل. ويتم تحديد الأهمية النسبية للتنفيذ من خلال ممارسة الحكم المهني.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار المراجعة (320) الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة، الفقرات ذات الصلة (10، 14، 11، 13)

التحريفات التافهة بشكل واضح

الملاحظة

عدم تحديد المبلغ الذي سيُنظر إلى التحريفات الأقل منه على أنها تافهة بشكل واضح أثناء مرحلة التخطيط.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

يجب على فريق الارتباط أن يضمن في توثيقه لأعمال المراجعة المبلغ الذي سينظر إلى التحريفات الأقل منه على أنها تافهة بشكل واضح.

يقوم المراجع بتجميع التحريفات المكتشفة أثناء المراجعة بخلاف تلك التافهة بشكل واضح، فالتحريفات التافهة بشكل واضح ستكون ذات حجم مختلف كلياً (أصغر)، أو ذات طبيعة مختلفة كلياً عن تلك التي يمكن تحديدها بأنها جوهرية، وسيكون من الواضح أنها تحريفات ليست لها تبعات مهمة، سواء تم النظر لها منفردة أو مجتمعة، وسواء تم الحكم عليها بحسب أي ضوابط تتعلق بالحجم أو الطبيعة أو الظروف، وعند عدم التأكد مما إذا كان بند أو أكثر تافهاً بشكل واضح، فإن التحريف لا تنطبق عليه تلك الصفة (تافهة بشكل واضح).

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيّار المراجعة (450) تقويم التحريفات المكتشفة خلال المراجعة، الفقرات ذات الصلة (5، 15، 21)

تقييم كل الأرصدة والحسابات والإفصاحات ذات الأهمية النسبية

الملاحظة

أ. عدم تحديد الأرصدة والحسابات والإفصاحات ذات الأهمية النسبية أثناء مرحلة التخطيط.
ب. عدم تنفيذ الإجراءات الأساس على أرصدة حسابات ذات أهمية نسبية دون توضيح الأسباب.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

يجب على المراجع أن يصمم وينفذ إجراءات أساس لكل فئة معاملات ذات أهمية نسبية ولكل رصيد حساب وكل إفصاح ذي أهمية نسبية، بغض النظر عن مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة، ويعكس هذا المتطلب حقيقة أن: (أ) تقييم المراجع للخطر هو أمر اجتهادي وبالتالي قد لا يحدد جميع مخاطر التحريف الجوهرية؛ (ب) وثمة محدودية ملازمة للرقابة الداخلية، من بينها تجاوز الإدارة لها.

خلال مرحلة التخطيط، يجب أن يحدد فريق الارتباط ما إذا كانت الأرصدة والحسابات والإفصاحات ذات أهمية نسبية (أعلى من الأهمية النسبية) أو ذات طبيعة نوعية.

إذا كان الخطر الذي تم تقييمه لفئة معاملات ذات أهمية نسبية أو لرصيد حساب أو إفصاح ذي أهمية نسبية منخفضاً بسبب خصائص معينة، فيجب على فريق الارتباط توضيح الأسباب وراء انخفاض تقييم ذلك الخطر.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيّار المراجعة (330) استجابات المراجع للمخاطر المقيّمة، الفقرات ذات الصلة (18، 10أ، 42)

المعلومات المعروضة في القوائم المالية تعد ملائمة ويمكن الاعتماد عليها

الملاحظة

عدم وجود إجراءات مراجعة لتقويم ما إذا كان العرض العام للقوائم المالية قد تم طبقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

يجب على فريق الارتباط تقويم ما إذا كانت:

- القوائم المالية تفصح بشكل مناسب عن السياسات المحاسبية المهمة التي تم اختيارها وتطبيقها.
- السياسات المحاسبية المختارة والمطبقة تعد متسقة مع إطار التقرير المالي المنطبق، وتعد مناسبة.
- التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة تعد معقولة.
- المعلومات المعروضة في القوائم المالية ملائمة، ويمكن الاعتماد عليها، وقابلة للمقارنة والفهم.
- القوائم المالية توفر إفصاحات كافية لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة في القوائم المالية.
- المصطلحات المستخدمة في القوائم المالية، بما في ذلك عنوان كل قائمة مالية، تعد مناسبة.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار المراجعة (700) تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية، الفقرة ذات الصلة (13)



مرحلة التنفيذ (الإجراءات الأساسية)

حجم العينة

الملاحظة

تخفيض حجم العينة من خلال الاعتماد على أدوات الرقابة رغم عدم تقويم تصميم أداة الرقابة والنظر فيما إذا كانت الأداة، بمفردها أو عند اقترانها مع أدوات الرقابة الأخرى، قادرة على منع، أو اكتشاف وتصحيح، التحريفات الجوهرية بشكل فعال.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

يجب على المراجع أن يحدد العينة بحجم يكفي لتخفيض خطر العينة إلى مستوى منخفض بدرجة يمكن قبولها.

تعريف خطر العينة:

خطر أن استنتاجات المراجع المبنية على عينة ما قد تختلف عن الاستنتاجات التي كان سيتم التوصل إليها فيما لو تم إخضاع مجتمع العينة بالكامل لنفس إجراءات المراجعة. ويمكن أن يؤدي خطر العينة إلى نوعين من الاستنتاجات الخاطئة:

- في حالة اختبار أدوات الرقابة، استنتاج أن أدوات الرقابة أكثر فاعلية مما هي عليه فعلياً، أو في حالة اختبار التفاصيل، استنتاج عدم وجود تحريف جوهري رغم وجوده في الواقع. ويهتم المراجع بشكل أساسي بهذا النوع من الاستنتاجات الخاطئة، لأنها تؤثر على فاعلية المراجعة ومن المرجح أن تؤدي إلى رأي مراجعة غير مناسب.
- في حالة اختبار أدوات الرقابة، استنتاج أن أدوات الرقابة أقل فاعلية مما هي عليه فعلياً، أو في حالة اختبار التفاصيل، استنتاج وجود تحريف جوهري رغم عدم وجوده في الواقع. ويؤثر هذا النوع من الاستنتاج الخاطئ على كفاءة المراجعة، لأنه يؤدي عادة إلى تأدية أعمال إضافية لإثبات أن الاستنتاجات الأولية كانت غير صحيحة.

طبيعة أدوات الرقابة ذات الصلة ومدى فهمها:

- يجب على المراجع أن يتوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، وأن يقوم بتصميم أدوات الرقابة بالنظر فيما إذا كانت الأداة، بمفردها أو عند اقترانها مع أدوات الرقابة الأخرى، قادرة على منع، أو اكتشاف وتصحيح، التحريفات الجوهرية بشكل فعال.
- ويعني تطبيق أداة الرقابة أنها موجودة وأن المنشأة تستخدمها. ولا فائدة ترجى من تقييم تطبيق أداة رقابة غير فعالة، لذلك يتم النظر أولاً في تصميم أداة الرقابة. وقد يمثل التصميم غير المناسب للرقابة قصوراً مهماً في الرقابة الداخلية.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار المراجعة (530) العينات في المراجعة، الفقرات ذات الصلة (5, 7)
- معيار المراجعة (315) التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها، الفقرة ذات الصلة (أ74)

الممتلكات والمعدات

الملاحظة

أ. لم يتم التحقق من إقرار الصحة وإقرار الإكمال لسجل الممتلكات والمعدات التي تقوم بإعداده إدارة المنشأة رغم أن هذين الإقرارين قد تم تحديدهما ذو صلة وفقاً لتقييم المخاطر، ويجب التخطيط لإجراءات مراجعة لهما.

ب. لم يتم جرد الممتلكات والمعدات للتحقق من وجودها ومن حالتها رغم أن إقرار الوجود يمثل إقرار للإدارة ذو صلة لارتباطه بالمخاطر التي كان لابد أن يأخذها المراجع في حسابه عند التقييم.

ج. لا توجد إجراءات مراجعة ملائمة لإستهلاكات الممتلكات والمعدات مثل القيام باختبارات تفصيلية ملائمة لإعادة احتساب الإستهلاكات أو القيام بإجراءات تحليلية ملائمة بالرغم من أن الإستهلاكات تعد ذو أهمية نسبية.

د. لم يتم الحصول على تقييم من الإدارة للتحقق من وجود مؤشرات على الإنخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات بالرغم من أنه خطر مهم.

هـ. لم يتم المراجع بمناقشة الإدارة في أي نتائج بديله لتقديراتها وافتراسات قد تكون متاحة بخلاف تقديرها الحالي سواء كان حالة عدم وجود الهبوط وتقدير الإدارة بعدم توافر مؤشرات.

و. لم يتم مناقشة الإدارة في نيتها وقدرتها وفقاً لما يظهر من بيانات وأدلة مراجعة أخرى في تحقيق افتراضاتها الحالية.

ز. لم يوضح المراجع في استنتاجاته ما إذا كانت تقديرات الإدارة معقولة.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة الأساس كاستجابة للمخاطر المقدرة على مستوى الإقرارات ذات الصلة ومن هذه الإجراءات مايلي:
- التحقق من صحة وإكمال سجل الممتلكات والمعدات التي تقوم بإعداده إدارة المنشأة.
- مطابقة سجل الممتلكات والمعدات مع حركة الممتلكات والمعدات الظاهرة في إيضاح القوائم المالية.

- جرد الممتلكات والمعدات للتحقق من وجودها ومن حالتها، بالإضافة إلى الحصول على عينة أثناء الجرد وتتبعها بسجل الأصول لتحقيق هدف المراجعة الخاص بالإكمال.
- الإختبار المستندي للإضافات.
- إختبار للإستبعادات التي لم تقيّد في سجلات المنشأة والإختبار المستندي للإستبعادات المقيّدة في سجلات المنشأة.
- القيام بإجراءات تحليلية وإختبارات تفصيلية على الإستهلاكات.
- الإختبار المستندي لمصاريف الصيانة والإصلاح الرئيسية.
- دراسة أصل ملكية الأراضي للتحقق من عدم وجود أي رهونات عليها، والتحقق من الإفصاح المناسب في القوائم المالية عن هذه الرهونات في حال وجودها.
- التحقق من وجود أي مؤشرات للانخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات.
- تقويم ما إذا كانت السياسات المحاسبية المستخدمة مناسبة ومتوافقة متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق.

- عند التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها فيما يتعلق بتقدير محاسبي وما يتعلق به من إفصاحات على مستوى الإقرارات، وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (315)، يجب على المراجع أن يقيم الخطر الملازم وخطر الرقابة، كلاً على حدة، ويجب على المراجع أن يأخذ ما يلي في الحسبان عند التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وعند تقييم الخطر الملازم:
 - أ. درجة خضوع التقدير المحاسبي لعدم تأكد التقدير؛
 - ب. درجة تأثر ما يلي بالتعقيد أو عدم الموضوعية أو عوامل الخطر الملازم الأخرى:
 1. اختيار وتطبيق الطريقة والافتراضات والبيانات عند إجراء التقدير المحاسبي؛ أو
 2. اختيار الإدارة للمبلغ المقدر وما يتعلق به من إفصاحات لغرض الإدراج في القوائم المالية.

- يجب على المراجع تحديد ما إذا كان أي من مخاطر التحريف الجوهرية التي تم التعرف عليها وتم تقييمها.
- يعد، بحسب حكم المراجع، خطراً مهماً، وإذا حدد المراجع وجود خطر مهم، فيجب عليه أن يتوصل إلى فهم لأدوات الرقابة الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك أنشطة الرقابة، ذات الصلة بذلك الخطر.

- وفقاً لمتطلبات المعيار (330)، يجب أن تكون إجراءات المراجعة الإضافية التي ينفذها المراجع مستجيبة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيمة على مستوى الإقرارات، مع الأخذ في الحسبان أسباب التقييم المعطى لتلك المخاطر. ويجب أن تتضمن إجراءات المراجعة الإضافية واحداً أو أكثر من المناهج الآتية:

- (أ) الحصول على أدلة مراجعة من الأحداث الواقعة حتى تاريخ تقرير المراجع؛ أو
- (ب) اختبار كيفية قيام الإدارة بإجراء التقدير المحاسبي؛ أو
- (ج) تقدير المراجع لمبلغ أو مدى من المبالغ.

● ويجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان عند تنفيذ إجراءات المراجعة الإضافية أنه كلما ارتفع خطر التحريف الجوهرى المقيم، زادت درجة الإقناع التي يلزم أن تحظى بها أدلة المراجعة. ويجب على المراجع تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة الإضافية بطريقة لا تنحاز إلى الحصول على أدلة المراجعة التي قد مؤيدة ولا إلى استبعاد أدلة المراجعة التي قد تكون مناقضة.

● وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (330)، يجب على المراجع أن يصمم وينفذ اختبارات للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة ذات الصلة، وذلك في الحالات الآتية:

- (أ) إذا تضمن تقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهرى على مستوى الإقرارات توقعاً بأن أدوات الرقابة تعمل بفاعلية؛ أو
- (ب) إذا كانت الإجراءات الأساس لا تستطيع أن توفر بمفردها ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة على مستوى الإقرارات.

● وفيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية، يجب أن تكون اختبارات المراجع لأدوات الرقابة مستجيبة لأسباب التقييم المعطى لمخاطر التحريف الجوهرى. وعند تصميم وتنفيذ اختبارات أدوات الرقابة، يجب على المراجع أن يحصل على أدلة مراجعة أكثر إقناعاً كلما زاد اعتماده على فاعلية أداة رقابة معينة.

● يجب أن تتضمن إجراءات المراجعة الإضافية التي ينفذها المراجع لخطر مهم يتعلق بأحد التقديرات المحاسبية إجراء اختبارات أدوات الرقابة في الفترة الحالية إذا كان المراجع يخطط للاعتماد على تلك الأدوات. وعندما يكون المنهج المتبع لمواجهة خطر مهم مؤلفاً فقط من الإجراءات الأساس، فيجب أن تتضمن تلك الإجراءات اختبارات للتفاصيل.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار المراجعة الدولي (500) أدلة المراجعة، الفقرة ذات العلاقة (9).
- معيار المراجعة الدولي (200) الأهداف العامة للمراجع المستقل، الفقرة ذات العلاقة (17).
- معيار المراجعة الدولي (230) توثيق أعمال المراجعة، الفقرة ذات العلاقة (8).
- معيار المراجعة الدولي (520) الإجراءات التحليلية، الفقرة ذات العلاقة (5).
- معيار المراجعة الدولي (540) مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من الإفصاحات، الفقرات ذات العلاقة (16، 17، 18).
- معيار المراجعة الدولي (700) تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية، الفقرة ذات العلاقة (13).

المخزون

الملاحظة

عدم حضور المراجع للجرد الفعلي للمخزون (ذا أهمية نسبية للقوائم المالية) بهدف القيام بإجراءات مراجعة للتحقق من وجود المخزون ومن حالته، وعدم وجود أي إجراءات جرد أخرى بتاريخ بديل مع دراسة المعاملات بالفترة الفاصلة، كما لم يشر تقرير المراجع إلى تلك الحقيقة.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- إذا كان المخزون ذا أهمية نسبية للقوائم المالية، فيجب الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بوجود المخزون وحالته عن طريق:
 - حضور الجرد الفعلي للمخزون، ما لم يكن ذلك غير ممكن عملياً، بهدف:
 - تقويم تعليمات الإدارة وإجراءاتها لتسجيل ومراقبة نتائج جرد المنشأة الفعلي للمخزون.
 - ملاحظة تنفيذ إجراءات الإدارة الخاصة بالجرد.
 - التقصي عن المخزون.
 - تنفيذ عمليات جرد اختباري.
 - تنفيذ إجراءات المراجعة على السجلات النهائية لمخزون المنشأة لتحديد ما إذا كانت هذه السجلات تعكس بدقة النتائج الفعلية لجرد المخزون.
- إذا تم إجراء الجرد الفعلي للمخزون في تاريخ آخر غير تاريخ القوائم المالية، فيجب تنفيذ إجراءات مراجعة، للحصول على أدلة مراجعة بشأن ما إذا كانت التغيرات في المخزون بين تاريخ الجرد وتاريخ القوائم المالية قد تم تسجيلها بشكل سليم.
- إذا لم يتم حضور الجرد الفعلي للمخزون بسبب ظروف غير متوقعة، فيجب القيام ببعض عمليات الجرد الفعلي أو ملاحظتها في تاريخ بديل، وتنفيذ إجراءات مراجعة للمعاملات التي تمت في الفترة الفاصلة.

- إذا كان حضور الجرد الفعلي للمخزون غير ممكن عملياً، فيجب تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بوجود المخزون وحالته، وإذا لم يكن بالإمكان القيام بذلك، فيجب تعديل الرأي في تقرير المراجع.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار المراجعة (501) أدلة المراجعة اعتبارات محددة لبنود مختارة، الفقرات ذات العلاقة (4,5,6,7).

04

المعاملات مع أطراف ذات العلاقة

الملاحظة

- لا توجد إجراءات مراجعة لفهم العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- لا توجد إجراءات مراجعة لتقويم متطلبات المحاسبة والإفصاح التي تتعلق بالعلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- لا توجد إجراءات مراجعة للمعاملات المهمة مع الأطراف ذات العلاقة التي تقع خارج مسار العمل الطبيعي للمنشأة.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- فهم العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة والإستفسار من الإدارة عن:
 - هوية الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة وما يطرأ عليها من تغيرات.
 - طبيعة العلاقات بين المنشأة وهذه الأطراف ذات العلاقة.
 - ما إذا كانت المنشأة قد دخلت في أية معاملات مع هذه الأطراف خلال الفترة ونوع المعاملات والفرص منها في حال حدوثها.
- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية للمصاحبة للعلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتحديد ما إذا كان أي من تلك المخاطر يعد خطراً مهماً. وعند إجراء هذا التحديد، يجب التعامل مع المعاملات المهمة مع الأطراف ذات العلاقة والمحدد حدوثها خارج مسار العمل الطبيعي للمنشأة على أنها معاملات تنشأ عنها مخاطر مهمة.
- تقويم ما إذا كانت العلاقات والمعاملات المحددة مع الأطراف ذات العلاقة قد تمت المحاسبة والإفصاح عنها بشكل مناسب وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.
- توثيق أسماء الأطراف ذات العلاقة التي تم تحديدها وطبيعة العلاقات مع هذه الأطراف.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار المراجعة (550) الأطراف ذات العلاقة، الفقرات ذات العلاقة (11,12,13,18,25,28)

اتفاق أو مطابقة المعلومات الواردة في إفصاحات القوائم المالية مع السجلات المحاسبية الممثلة لها

الملاحظة

لا توجد إجراءات مراجعة ملائمة للتحقق من مطابقة الإفصاحات في القوائم المالية مع السجلات المحاسبية الممثلة لها.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- التحقق من اتفاق أو مطابقة المعلومات الواردة في القوائم المالية مع السجلات المحاسبية التي تستند إليها، بما في ذلك مطابقة أو اتفاق المعلومات الواردة في الإفصاحات، سواء تم الحصول على تلك المعلومات من داخل دفترني الأستاذ العام والمساعد أو من خارجهما.
- توثيق أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تتفق أو تتطابق مع السجلات المحاسبية التي تستند إليها، بما في ذلك اتفاق أو مطابقة الإفصاحات، سواء تم الحصول على تلك المعلومات من داخل دفترني الأستاذ العام والمساعد أو من خارجهما.
- من الأمثلة على المعلومات الواردة في إفصاحات القوائم المالية:
 - الالتزامات والرتباطات المحتملة.
 - المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة.
 - القطاعات التشغيلية إذا كان المعيار يتطلب ذلك.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار المراجعة الدولي (330) إستجابات المراجع للمخاطر المقدرة، الفقرات ذات الصلة (20,30).

الالتزامات الغير المسجلة

الملاحظة

لا توجد إجراءات مراجعة ملائمة للتحقق من عدم وجود أي التزامات غير مسجلة في دفاتر الشركة.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لتحديد اكتمال الالتزامات و المصروفات من خلال البحث عن وجود أي التزامات غير مسجلة في دفاتر الشركة كما في نهاية الفترة وذلك على سبيل المثال من خلال مايلي:
- الحصول على فهم لدورة مدفوعات المنشأة، وبعدها يتم طلب كشوفات الحسابات البنكية للفترة اللاحقة، والتي تغطي دورة مدفوعات المنشأة.
- إختيار عينة من المدفوعات النقدية من كشوفات الحسابات البنكية.
- التأكد من أن المدفوعات المختارة قد تم تسجيلها بالفترة التي تخصها.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار المراجعة (330) استجابات المراجع للمخاطر المقيمة، الفقرة ذات العلاقة (أ45).
معيار المراجعة (315) تحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها،
الفقرة ذات العلاقة (أ129).

المصادقات الخارجية

الملاحظة

تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة مباشرة دون القيام بإجراء لطلب الحصول على مصادقات بشأن المبالغ المستحقة التحصيل وكذلك عدم وجود أي توثيق يبين محاولة فريق الارتباط متابعة طلبات المصادقات قبل الانتقال إلى الإجراءات البديلة

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المراجع أن ينظر فيما إذا كان يلزم تنفيذ إجراءات للمصادقة الخارجية ضمن إجراءات المراجعة الأساس.
- عند استخدام إجراءات المصادقات الخارجية، يجب على المراجع أن يحافظ على تطبيق الرقابة على طلبات المصادقات الخارجية، بما في ذلك:
 - تحديد المعلومات التي سيتم المصادقة عليها أو طلبها
 - اختيار الطرف المناسب الذي سيقوم بالمصادقة
 - تصميم طلبات المصادقة، بما في ذلك تحديد أن الطلبات معنونه بشكل سليم، وأنها تحتوي على المعلومات اللازمة لإعادة إرسال الردود إلى المراجع مباشرة
 - إرسال الطلبات، بما في ذلك طلبات المتابعة، عند الانطباق، إلى الطرف القائم بالمصادقة.
- قد يرسل المراجع طلب مصادقة إضافي في حالة عدم استلام رد على طلب سابق خلال فترة معقولة. فعلى سبيل المثال، قد يرسل المراجع، بعد إعادة التحقق من صحة العنوان الأصلي، طلباً إضافياً أو طلباً للمتابعة.
- في حالة عدم الرد، يجب على المراجع أن ينفذ إجراءات مراجعة بديلة للحصول على أدلة مراجعة ملائمة ويمكن الاعتماد عليها.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار المراجعة (330) استجابات المراجع للمخاطر المقيمة، الفقرة ذات الصلة (19).
- معيار المراجعة (505) المصادقات الخارجية، الفقرات ذات الصلة (7، 7أ).

ورقة عمل لتوثيق الإختبارات التفصيلية التي قام بها المراجع

الملاحظة

لم يتم إعداد أوراق عمل ملائمة لتوثيق الإختبارات التفصيلية، وتتضمن توثيق لتفاصيل مصدر المستندات التي تم اختبارها، وتأكيد على أنه قد تم الحصول على أدلة مراجعة كافية، وقد تم توثيقها بالشكل المناسب وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة الدولية.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المراجع القيام بتوثيق أعمال المراجعة على نحو يكفي لتمكين أي مراجع خبير، لم تكن له صلة في السابق بالمراجعة، من فهم ما يلي:
- طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المنفذة للالتزام بمعايير المراجعة والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.
- نتائج إجراءات المراجعة المنفذة، وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- الأمور المهمة التي تظهر أثناء المراجعة والاستنتاجات المتوصل إليها بشأن هذه الأمور والأحكام المهنية المهمة التي تم اتخاذها في التوصل إلى تلك الاستنتاجات.
- للوصول إلى تأكيد معقول، يجب على المراجع الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتخفيض خطر المراجعة إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، ومن ثم تمكين المراجع من استنباط استنتاجات معقولة تشكل أساساً لراييه.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار المراجعة (200) الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة، الفقرة ذات الصلة (17)
- معيار المراجعة (230) توثيق أعمال المراجعة، الفقرة ذات الصلة (8)

الإجراءات التحليلية

الملاحظة

عدم تنفيذ الإجراءات التحليلية الأساس لبند الإيرادات رغم وجود أحجام كبيرة من المعاملات ذات المبالغ الصغيرة لكل منها ضمن بند الإيرادات، و تم الاكتفاء باختبارات التفاصيل رغم أنها وحدها لا توفر أدلة مراجعة كافية لدعم معقولية الإيرادات.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

تعد الإجراءات التحليلية الأساس التي ينفذها فريق الارتباط على مستوى الإقرارات في اختبارات التفاصيل، أو الإجراءات التحليلية الأساس، أو مزيج من كليهما، أكثر قابلية للتطبيق على الأحجام الكبيرة من المعاملات ذات المبالغ الصغيرة لكل منها والتي يمكن التنبؤ بها على مدى الوقت.

عند تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية الأساس أو اختبارات التفاصيل، يجب على المراجع:

- تحديد مدى مناسبة الإجراء.
- تقويم إمكانية الاعتماد على البيانات.
- وضع توقع للمبالغ المسجلة، وتقويم ما إذا كان التوقع دقيقاً بشكل كاف لتحديد أي تحريف قد يتسبب في أن تكون القوائم المالية محرفة بشكل جوهري.
- تحديد المبلغ الذي من الممكن قبوله لأي فرق بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة، دون إجراء المزيد من التحري.

تتضمن الإجراءات التحليلية أيضاً النظر، على سبيل المثال، في العلاقات بين:

- المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة بها، كتكاليف الأجور إلى عدد الموظفين.
- المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة بها، كعدد الغرف الفندقية، أسعار الإيجار، ومعدلات الشغور لتوقع إجمالي دخل أحد الفنادق من تأجير غرفة فندقية.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار المراجعة (520) الإجراءات التحليلية، الفقرات ذات الصلة (5، 6أ)



مرحلة التقرير والاستنتاج

الدعاوى القضائية والمطالبات

الملاحظة

عدم تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة ملائمة لتحديد الدعاوى القضائية والمطالبات المالية التي تكون المنشأة طرفاً فيها، والتي قد تؤدي إلى حدوث خطر تحريف جوهري.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على فريق الارتباط تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لتحديد الدعاوى القضائية والمطالبات التي تكون المنشأة طرفاً فيها والتي يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية، مما قد يتطلب الإفصاح أو المحاسبة عنها في القوائم المالية، بما في ذلك:
 - الاستفسار من الإدارة، ومن غيرها من الأفراد داخل المنشأة حسب الاقتضاء، بما في ذلك المستشار القانوني الداخلي.
 - فحص محاضر اجتماعات المكلفين بالحوكمة والمراسلات بين المنشأة ومستشارها القانوني الخارجي
 - فحص حسابات المصروفات القضائية

أمثلة على إجراءات أخرى:

- استفسر وناقش مع الإدارة سياساتها وإجراءاتها لتحديد، وتقويم والمحاسبة عن الالتزامات المحتملة بما في ذلك ما ينشأ من منازعات قضائية ومطالبات.
- احصل من المستشار القانوني الداخلي أو الخارجي على تأكيد وتقويم للنزاعات والمطالبات الموجودة في تاريخ قائمة المركز المالي وخلال الفترة من تاريخ المركز المالي إلى تاريخ تبليغ المراجعين بالمعلومات.
- افحص الوثائق، بما في ذلك المراسلات والفواتير من المحامين، الموجودة في حوزة العميل فيما يتعلق بالمنازعات القضائية، والمطالبات، والمطالبات التي لم ترفع بشأنها دعاوى بعد.

- احصل على وقوم الخطابات المستلمة من المستشارين القانونيين.
- افحص نتائج إجراءات المراجعة التي تم القيام بها بشأن حسابات أخرى مثل المصروفات الأخرى، وما إذا كان هناك أتعاب لمحامين ضمن المصروفات.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معييار المراجعة (501) أدلة المراجعة - اعتبارات محددة لبنود مختارة، الفقرات ذات الصلة (9، 20أ، 22أ)

الأحداث اللاحقة

الملاحظة

الإكتفاء بإفادة الإدارة في خطاب الإفصاح عن جميع الأحداث الواقعة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع، والتي تتطلب تعديلاً أو إفصاحاً في القوائم المالية، مع عدم القيام بإجراءات مراجعة مصممة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عما إذا كانت أي أحداث لاحقة قد تؤثر في القوائم المالية.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على فريق الارتباط أن ينفذ إجراءات مراجعة مصممة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تثبت أنه قد تم تحديد جميع الأحداث الواقعة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع، والتي تتطلب تعديلاً أو إفصاحاً في القوائم المالية.
- ويجب على المراجع تنفيذ الإجراءات بحيث يغطي الفترة من تاريخ القوائم المالية إلى تاريخ تقرير المراجع، أو أقرب تاريخ له ممكن عملياً. ويجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان تقييمه للمخاطر عند تحديد طبيعة ومدى إجراءات المراجعة تلك، التي يجب أن تتضمن ما يلي:
- التوصل إلى فهم لأي إجراءات وضعتها الإدارة لضمان تحديد الأحداث اللاحقة.
 - الاستفسار من الإدارة، والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، عما إذا كانت قد وقعت أي أحداث لاحقة يمكن أن تؤثر على القوائم المالية.
 - قراءة المحاضر، إن وجدت، الخاصة واجتماعات مالكي المنشأة والإدارة والمكلفين بالحوكمة المنعقدة بعد تاريخ القوائم المالية، والاستفسار عن الأمور التي تمت مناقشتها في أي من تلك الاجتماعات التي ليست لها محاضر متاحة بعد.
 - قراءة أحدث قوائم مالية أولية لاحقة للمنشأة، إن وجدت.
 - الاستفسار من الإدارة، وعند الاقتضاء، من المكلفين بالحوكمة عما إذا كانت أي أحداث لاحقة قد وقعت ويمكن أن تؤثر على القوائم المالية.

ومن الأمور التي يتم الاستفسار عنها، على سبيل المثال:

- ما إذا كان قد تم الدخول في تعهدات أو عمليات اقتراض أو ضمانات جديدة.
- ما إذا كان قد تم تنفيذ عمليات بيع أو اقتناء للأصول، أو تم التخطيط لذلك.
- ما إذا كانت هناك زيادات في رأس المال أو في إصدار أدوات المديونية، مثل إصدار أسهم، أو سندات جديدة، أو إبرام اتفاقية دمج، أو تصفية، أو التخطيط لها.
- ما إذا كانت هناك أي أصول تمت مصادرتها من قبل الحكومة، أو تعرضت للتلف، على سبيل المثال بسبب حريق أو فيضان.
- ما إذا كان قد طرأت أي مستجدات تتعلق بالالتزامات المحتملة.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معييار المراجعة (560) الأحداث اللاحقة، الفقرات ذات الصلة (4، 6، 7، 9أ)

مذكرة الإنجاز

الملاحظة

عدم إعداد ملخص (يسمى أحياناً بمذكرة الإنجاز) والاحتفاظ به كجزء من توثيق أعمال المراجعة.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

يجب على فريق الارتباط القيام بتوثيق أعمال المراجعة على نحو يكفي لتمكين أي مراجع خبير، لم تكن له صلة في السابق بالمراجعة، من فهم الأمور المهمة التي ظهرت أثناء المراجعة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن هذه الأمور والأحكام المهنية المهمة التي تم اتخاذها في سبيل التوصل إلى تلك الاستنتاجات.

من المفيد إعداد ملخص (يسمى بمذكرة الإنجاز) والاحتفاظ به كجزء من توثيق أعمال المراجعة، يصف فيه الأمور المهمة المحددة أثناء المراجعة وكيفية التعامل معها، أو يضمن فيه إشارات مرجعية لوثائق أخرى داعمه ذات صلة من وثائق أعمال المراجعة التي توفر مثل هذه المعلومات، وبالإضافة إلى ذلك، فقد يساعد إعداد مثل هذا الملخص في مراعاة المراجع للأمور المهمة. وقد يساعد إعداد هذا الملخص أيضاً في النظر فيما إذا كان هناك، في ضوء إجراءات المراجعة التي تم تنفيذها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، هدف لأي معيار معين من معايير المراجعة ذات الصلة لم يتمكن المراجع من تحقيقه، مما قد يمنع المراجع من تحقيق الأهداف العامة الخاصة به.

تحتوي المذكرة على ملخص بالنقاط التالية:

- ما إذا كان هناك إعادة نظر في الأهمية النسبية والأهمية النسبية للتنفيذ
- ملخص بما إذا كانت هناك مخاطر غش إضافية، غير محددة في مرحلة التخطيط
- ملخص بما إذا كانت هناك أي قيود على نطاق المراجعة
- ملخص بما إذا كانت إجراءات المراجعة المنفذة متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة، وأن تقرير مراجع الحسابات ملائم.

- ملخص بما إذا كانت القوائم المالية متوافقة مع إطار التقرير المالي المنطبق لإعداد القوائم المالية
- ملخص بالأحداث اللاحقة، إن وجدت
- ملخص بالتحريفات غير المصححة في المبالغ والإفصاحات
- ملخص بأوجه القصور التي تم التعرف عليها في الرقابة الداخلية
- ملخص بما إذا كان هناك عدم التزام باللوائح والأنظمة ذات العلاقة
- الإجراءات التحليلية الختامية لأعمال المراجعة

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معييار المراجعة (230) توثيق أعمال المراجعة، الفقرات ذات الصلة (8، 11أ)

توثيق النتائج المهمة

الملاحظة

عدم احتواء ملف المراجعة على أي توثيق لإجراءات المراجعة التي تم تنفيذها لدعم النتيجة التي تم توصل إليها لتعديل رأي المراجع أو تضمين فقرات للفت الانتباه في تقرير المراجع.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- إن هدف فريق الارتباط هو أن يقوم بتوثيق يوفر ما يلي:
- سجلاً كافياً ومناسباً كأساس لتقرير المراجع.
- أدلة على أن المراجعة قد تم التخطيط لها وتم تنفيذها وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.
- ويجب على فريق الارتباط توثيق أعمال المراجعة على نحو يكفي لتمكين أي مراجع خبير، لم تكن له صلة في السابق بالمراجعة، من فهم ما يلي:
- طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المنفذة.
- نتائج إجراءات المراجعة المنفذة، وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- الأمور المهمة التي ظهرت أثناء المراجعة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن هذه الأمور والأحكام المهنية المهمة التي تم اتخاذها في سبيل التوصل إلى تلك الاستنتاجات.
- مثال على الأمور المهمة التي ظهرت أثناء المراجعة ما يلي:
- النتائج التي تؤدي إلى تعديل رأي المراجع أو تضمين فقرات للفت الانتباه في تقرير المراجع.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معييار المراجعة (230) توثيق أعمال المراجعة، الفقرات ذات الصلة (5، 8)



ملاحظات عن الالتزام بالمعيار الدولي لرقابة الجودة 1

الاحتفاظ بوثائق أعمال الارتباط

الملاحظة

عدم وجود سياسة للاحتفاظ بوثائق أعمال الارتباط

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المكتب أن يضع سياسات وإجراءات تهدف إلى الاحتفاظ بوثائق أعمال الارتباط لفترة كافية للوفاء باحتياجات المكتب، أو للفترة التي تتطلبها الأنظمة أو اللوائح.
- تنص المادة السابعة من نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، على أنه يجب على المحاسب القانوني - في جميع الأحوال - حفظ مستندات العمل ونسخ من التقارير والقوائم المالية بوسائل الحفظ اللازمة وفق ضوابط تحديدها اللائحة، وذلك لمدة لا تقل عن (عشر) سنوات من تاريخ إصدار تقريره عن كل سنة مالية يراجعها.
- تنص المادة الثامنة، فقرة 2، من اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة، على أنه يجب على المحاسب القانوني في جميع الأحوال إعداد نسخة إلكترونية من ملف الارتباط والتقارير والقوائم المالية خلال (أربعة) أشهر من تاريخ إصدار التقرير.
- تتضمن الإجراءات التي يتبناها المكتب للاحتفاظ بوثائق أعمال الارتباط، تلك التي تمكنه من الوفاء بمتطلبات الاحتفاظ بوثائق أعمال الارتباط خلال فترة الاحتفاظ، على سبيل المثال:
 - للتمكن من استرجاع وثائق أعمال الارتباط والوصول إليها خلال فترة الاحتفاظ، خاصة في حالة الوثائق الإلكترونية طالما أن التقنية الأساسية يمكن تحديثها أو تغييرها بمرور الوقت.
 - للقيام عند الضرورة، بتوفير سجل بالتغييرات التي تمت على وثائق أعمال الارتباط بعد أن تكون ملفات الارتباط قد تم الانتهاء منها
 - لتمكين الأطراف الخارجية المصرح لها من الوصول إلى وثائق محددة من وثائق أعمال الارتباط وفحصها لأغراض رقابة الجودة أو لأغراض أخرى.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار رقابة الجودة (1)، الفقرات ذات الصلة (47، 62)
- المادة السابعة من نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية
- المادة الثامنة، فقرة (2)، من اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة

الشكاوى والادعاءات

الملاحظة

عدم احتواء دليل رقابة الجودة الخاص بالمكتب على سياسات وإجراءات تهدف إلى تزويد المكتب بتأكيد معقول بأنه يتعامل بشكل مناسب مع الشكاوى والادعاءات.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المكتب أن يضع سياسات وإجراءات تهدف إلى تزويده بتأكيد معقول بأنه يتعامل بشكل مناسب مع ما يلي:
 - الشكاوى والادعاءات بأن العمل المنفذ من قبل المكتب أخفق في الالتزام بالمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة
 - الادعاءات بشأن عدم الالتزام بنظام رقابة الجودة
- يجب على المكتب أن يضع سياسات وإجراءات تتطلب توثيق الشكاوى والادعاءات والاستجابات لها بنظام رقابة الجودة في المكتب.

مصدر الشكاوى والادعاءات

- قد تنشأ الشكاوى والادعاءات من داخل المكتب أو من خارجه، وقد تكون مقدمة من العاملين في المكتب أو العملاء أو من أطراف أخرى.

سياسات وإجراءات التحقيق

- خلال التحقيق في الشكاوى والادعاءات، وأوجه القصور في تصميم أو عمل سياسات وإجراءات رقابة الجودة، أو عدم الالتزام بنظام رقابة الجودة في المكتب من قبل فرد أو أفراد تم تحديدهم، يجب على المكتب اتخاذ التصرفات المناسبة، على سبيل المثال:
 - إدخال تغييرات في سياسات وإجراءات رقابة الجودة.
 - اتخاذ إجراءات تأديبية ضد غير الملتزمين بسياسات وإجراءات المكتب، وبخاصة من يفعلون ذلك بشكل متكرر.
 - إبلاغ النتائج للمسؤولين عن التدريب والتطوير المهني

● قد تنص السياسات والإجراءات الموضوعة للتحقيق في الشكاوى والادعاءات، على سبيل المثال أن يكون الشخص المسؤول الذي يشرف على التحقيق:

- لديه خبرة كافية ومناسبة
- يتمتع بصلاحية داخل المكتب
- لا يشارك في الارتباط بطريقة أخرى

وكجزء من هذه الآلية، يجب على المكتب أن ينشئ قنوات محددة بوضوح للعاملين في المكتب للإثارة أي مخاوف قد تكون لديهم بطريقة تمكنهم من الإقدام على ذلك دون الخوف من ردود الفعل والانتقامية.

أمثلة على ضمانات تقديم الشكاوى والادعاءات:

- أن يتم تحديد بريد إلكتروني خاص باستقبال الشكاوى والادعاءات فقط.
- أن يتم إتاحة الفرصة لكل موظف أو عميل أو طرف آخر لتقديم الشكاوى، وضمن عدم تعرضه للانتقام أو الإيذاء نتيجة لذلك.
- أن تضمن السياسة عدم تعرض مقدم البلاغ لخطر فقدان وظيفته أو منصبه في المكتب ولأي شكل من أشكال العقاب نتيجة قيامه بالإبلاغ عن أي شكوى أو ادعاء، بشرط أن يتم الإبلاغ عن الشكاوى بحسن نية، ولا يهتم إذا اتضح بعد ذلك بأنها خاطئ.
- أن تضمن السياسات عدم الكشف عن هوية مقدم الشكاوى، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.
- أن تضمن السياسات عدم إيذاء مقدم الشكاوى بسبب الشكاوى أو الادعاء وفق هذه السياسات.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار رقابة الجودة (1)، الفقرات ذات الصلة (55، 56، 59)

توثيق أدلة على عمل كل عنصر في نظام رقابة الجودة

الملاحظة

عدم توثيق أدلة مناسبة بشأن عمل كل عنصر في نظام رقابة الجودة الخاص بالمكتب

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المكتب أن يضع سياسات وإجراءات تتطلب إجراء توثيق مناسب لتوفر أدلة على عمل كل عنصر في نظام رقابة الجودة الخاص به.
- يعد شكل ومحتوى التوثيق الذي يدل على التشغيل العملي لكل عنصر من عناصر نظام رقابة الجودة مسألة حكم شخصي.
- يتضمن التوثيق المناسب المتعلق بالمتابعة، على سبيل المثال:
 - إجراءات المتابعة
 - إعداد سجل لتقويم ما يلي:
 - التقيد بالمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة
 - ما إذا كان نظام رقابة الجودة قد تم تصميمه بشكل مناسب، وتم تطبيقه بشكل فعال.
 - ما إذا كانت سياسات وإجراءات رقابة الجودة الخاصة بالمكتب قد تم تطبيقها بشكل مناسب، بحيث تكون التقارير التي يصدرها المكتب أو الشركاء المسؤولين عن الارتباطات مناسبة في ظل الظروف القائمة.
 - تحديد أوجه القصور التي تمت ملاحظتها وتقويم تأثيرها، وأساس تحديد ما إذا كان من الضروري اتخاذ تصرف إضافي وطبيعة التصرف.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار رقابة الجودة (1)، الفقرات ذات الصلة (57، 73، 74أ)

فحص رقابة جودة الارتباط

الملاحظة

عدم احتواء دليل رقابة الجودة الخاص بالمكتب على سياسات وإجراءات تتطلب إجراء فحص رقابة جودة الارتباط، فيما يتعلق بالارتباطات المناسبة.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المكتب أن يضع سياسات وإجراءات تتطلب إجراء فحص رقابة جودة الارتباط، فيما يتعلق بالارتباطات المناسبة.
- ويجب أن تتضمن تلك السياسات والإجراءات ما يلي:
- المطالبة بفحص رقابة الجودة الارتباط لجميع عمليات مراجعة القوائم المالية للمنشآت المدرجة.
- تحديد الضوابط التي على أساسها يجب تقويم جميع الارتباطات الأخرى لمراجعة وفحص المعلومات المالية التاريخية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة، لتحديد ما إذا كان ينبغي تنفيذ فحص لرقابة جودة الارتباط.
- المطالبة بفحص رقابة جودة الارتباط لجميع الارتباطات، إن وجدت، التي تستوفي الضوابط التالية:
- طبيعة الارتباط، بما في ذلك مدى انطوائه على أمر يتعلق بالمصلحة العامة، ومن الأمثلة على ذلك: الهيئات الحكومية، والجامعات الحكومية.
- تحديد الظروف أو المخاطر غير العادية في ارتباط ما أو في فئة من الارتباطات.
- ما إذا كانت الأنظمة أو اللوائح تتطلب إجراء فحص لرقابة جودة الارتباط.
- يجب على المكتب أن يضع سياسات وإجراءات تحدد طبيعة وتوقيت ومدى فحص رقابة جودة الارتباط، ويجب أن تتطلب تلك السياسات والإجراءات عدم تأريخ تقرير الارتباط لحين الانتهاء من فحص رقابة جودة الارتباط.

- يجب أن تتضمن سياسات وإجراءات فحص رقابة جودة الارتباط كحد أدنى الإجراءات التالية:
 - تقويم فريق الارتباط لاستقلال المكتب فيما يتعلق بالارتباط المحدد.
 - مناقشة الأمور المهمة مع الشريك المسؤول عن الارتباط
 - فحص القوائم المالية أو معلومات الموضوع الأخرى والتقرير المقترح
 - فحص وثائق أعمال الارتباط المختارة المتعلقة بالأحكام المهمة التي اتخذها فريق الارتباط والاستنتاجات التي تم التوصل إليها
 - تقويم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في صياغة التقرير والنظر فيما إذا كان تقرير التأكيد المقترح يعد مناسباً.
 - ما إذا كان قد تم التشاور بشكل مناسب بشأن الأمور التي تنطوي على اختلاف في الرأي أو الأمور الأخرى الصعبة أو المثيرة للجدل، والاستنتاجات الناشئة من تلك المشاورات.
 - ما إذا كانت وثائق أعمال الارتباط المختارة تعكس العمل الذي تم أدائه فيما يتعلق بالأحكام المهمة وتدعم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.
- أمثلة على الأمور الأخرى ذات الصلة التي تتطلب تقويم فاحص رقابة الجودة للأحكام المهمة المتخذة من قبل فريق الارتباط:
 - المخاطر المهمة التي تم تحديدها أثناء الارتباط والاستجابات لتلك المخاطر
 - الأحكام التي تم اتخاذها، وخاصة فيما يتعلق بالأهمية النسبية والمخاطر المهمة.
 - أهمية التحريفات المصححة وغير المصححة التي تم تحديدها أثناء الارتباط والتصرف بشأنها.
 - الأمور التي سيتم إبلاغها للإدارة والمكلفين بالحوكمة، وعند الاقتضاء، الأطراف الأخرى مثل السلطات التنظيمية.
 - ما إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها عند تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها تشير إلى احتمالية وجود خطر تحريف جوهري بسبب الغش

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار رقابة الجودة (1)، الفقرات ذات الصلة (35، 36، 37، 38)
- معيار المراجعة (220)، الفقرات ذات الصلة (19، 20، 21)

رقابة الجودة الخاصة بالمكتب

الملاحظة

عدم كفاية الوعي لدى منسوبي المكتب بسياسات وإجراءات رقابة الجودة

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المكتب:
 - أن يوثق سياساته وإجراءاته لرقابة الجودة وإبلاغها للعاملين به،
 - أن يضع سياسات وإجراءات تهدف الى نشر ثقافة داخلية تقر بأن الجودة هي أمر أساسي لتنفيذ الارتباطات، ويتضمن نشر تلك الثقافة الداخلية:
 - وضع سياسات وإجراءات تتناول تقويم الأداء والأجور والترقيات فيما يتعلق بالعاملين في المكتب، من أجل إظهار التزام المكتب الأساسي بالجودة،
 - تحديد مسؤوليات الإدارة بحيث لا تغطي الاعتبارات التجارية على جودة العمل المنفذ،
 - تدبير الموارد الكافية لتطوير وتوثيق ودعم سياسات وإجراءات رقابة الجودة الخاصة بالمكتب،
 - أن يضع سياسات وإجراءات تهدف إلى تزويده بتأكيد معقول بأن المكتب والعاملين فيه يلتزمون بقواعد سلوك وآداب المهنة، والتي تشمل:
 - النزاهة ،
 - الموضوعية ،
 - الكفاءة المهنية والعناية الواجبة ،
 - السرية،
 - السلوك المهني.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار رقابة الجودة (1)، الفقرات ذات الصلة (17، 18، 20، 7)

سياسات وإجراءات تهدف إلى تزويد المكتب بتأكيد معقول بأن الارتباطات تم تنفيذها وفقا للمعايير المهنية

الملاحظة

عدم احتواء دليل رقابة الجودة الخاص بالمكتب على سياسات وإجراءات تهدف إلى تزويده بتأكيد معقول بأن الارتباطات تم تنفيذها وفقا للمعايير المهنية

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

يجب على المكتب أن يضع سياسات وإجراءات تهدف إلى تزويد بتأكيد معقول بأن الارتباطات يتم تنفيذها وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة، وأن المكتب أو الشريك المسؤول عن الارتباط يصدر التقارير التي تعد مناسبة في ظل الظروف القائمة.

ويجب أن تتضمن تلك السياسات والإجراءات ما يلي:

- الأمور ذات الصلة بتعزيز الاتساق في جودة تنفيذ الارتباطات، وغالبا ما يتحقق ذلك من خلال أدلة العمل المكتوبة، أو الإلكترونية، أو الأدوات البرمجية، أو أشكال التوثيق المعيارية الأخرى.
- مسؤوليات الإشراف على الارتباط لتحديد الأمور التي تحتاج للتشاور أو النظر فيها من قبل أعضاء فريق الارتباط الأكثر خبرة أثناء الارتباط.
- مسؤوليات الإشراف على الارتباط للنظر في القدرات والكفاءات المهنية الفردية لأعضاء فريق الارتباط، وما إذا كان لديهم وقت كاف لإتمام عملهم، وما إذا كانوا يفهمون التعليمات الموجهة لهم، وما إذا كان العمل يتم وفق النهج المخطط لأداء الارتباط.
- مسؤوليات الفحص للنظر فيما كان تنفيذ العمل يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة، وأن مجموع الأدلة التي تم الحصول عليها كافيا ومناسبا لدعم التقرير.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار رقابة الجودة (1)، الفقرات ذات الصلة (32، 32أ، 33أ، 34أ، 35)



ملاحظات عن الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال

المتطلبات النظامية لمكافحة غسل الأموال

الملاحظة

عدم توافق دليل المكتب الخاص بمكافحة غسل الأموال مع المتطلبات النظامية لمكافحة غسل الأموال
عدم إمام منسوبي المكتب بكيفية التعامل مع حالات الاشتباه بعمليات غسل الأموال.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المكاتب وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لمكافحة غسل الأموال وتنفيذها بفاعلية من أجل إدارة المخاطر والحد منها، على أن تتناسب مع طبيعة أعمالها وحجمها، وأن توافق عليها الإدارة العليا فيها، وأن تراجعها وتعززها بشكل مستمر.
- يجب على المكاتب تحديد مخاطر احتمال وقوع غسل الأموال لديها وتقييمها وتوثيقها وتحديثها بشكل مستمر، من خلال الجوانب المتعددة للمخاطر بما فيها العوامل المرتبطة بعملائها والدول الأخرى والمناطق الجغرافية والمنتجات والخدمات والمعاملات وقنوات التسليم، وتوفير تقارير عن ذلك للجهات الرقابية عند الطلب.
- يجب على المكاتب وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لمكافحة غسل الأموال، وتعميمها على كافة الموظفين، على أن تشمل العناصر الآتية:
 - تدابير العناية الواجبة على النحو المطلوب بموجب النظام أو اللائحة، بما في ذلك إجراءات إدارة المخاطر لعلاقات العمل قبل إتمام عملية التحقق.
 - إجراءات الإبلاغ عن المعاملات
 - ترتيبات إدارة الالتزام المناسبة لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تعيين مسؤول عن الامتثال لمكافحة غسل الأموال على مستوى الإدارة العليا، وتعميم القرار على كافة الموظفين.
 - إجراءات فحص كافية لضمان معايير عالية عند توظيف الموظفين

- إعداد برامج تدريبية مستمرة للموظفين لإحاطتهم بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وبالمستجدات في هذا المجال.
- وظيفة تدقيق مستقلة لاختبار فعالية وكفاية السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- المادة الخامسة والرابعة عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال
- المادة الرابعة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال، الفقرة ذات الصلة (1)



ملاحظات عن الالتزام بمتطلبات النظام واللائحة التنفيذية للهيئة

تزويد الهيئة بالبيانات السنوية

الملاحظة

عدم التزام المكتب بتزويد الهيئة بالبيانات السنوية في وقتها المحدد

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- على المحاسب القانوني الالتزام بما يلي:
 - أن يزود الهيئة بالبيانات اللازمة عن نشاطه
- يجب على المكتب تزويد الهيئة سنوياً أو كلما لزم الأمر، بالبيانات الآتية:
 - أي معلومات وبيانات تمكن الهيئة من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسب القانوني أو الشركة التي يزاوِل العمل المهني من خلالها، وطبيعتها، ومدى التزام المكتب أو الشركة بأحكام النظام واللائحة ومعايير المحاسبة والمراجعة ومعايير جودة الأداء المهني وقواعد سلوك وآداب المهنة.
 - أسماء المنشآت التي يتولى المراجعة لها.
 - القوائم المالية التي راجعها والتقارير التي أعدها عنها وذلك عن طريق إيداعها عبر برنامج الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية (قوائم).
 - الأعمال المهنية الأخرى التي قام بها وأنواعها.
- يجب على المكتب الالتزام بتزويد الهيئة عبر برنامج الإيداع الآلي لبرنامج مراقبة جودة الأداء المهني خلال فترة لا تزيد عن أربعة أشهر (120 يوماً) من تاريخ نهاية السنة المالية للمكتب، بالمعلومات والبيانات اللازمة عن نشاطه.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- المادة السابعة من نظام مهنة المحاسبة والمراجعة.
- المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة.
- القسم الثالث من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني.

توطين المهن المحاسبية

الملاحظة

عدم التزام المكتب بنسبة السعودة المطلوبة نظاماً والمقررة في اللائحة التنفيذية

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

يجب على المكتب توظيف نسبة محددة من السعوديين الفنيين من مجموع عامله الفنيين لا تقل عن النسب المبينة فيما يأتي:

النسبة (*)	عدد الموظفين
30%	من موظف واحد إلى (20) موظفاً
35%	من (21) موظفاً إلى (30) موظفاً
40%	من (31) موظفاً إلى (40) موظفاً
45%	من (41) موظفاً إلى (100) موظفاً
50%	أكثر من (100) موظف

(*) ويراعى تطبيق النسب تدريجياً خلال مدة أقصاها (خمس) سنوات من صدور اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة.

- الموظف الفني هو من تنطبق عليه أحد الشروط التالية:
- الحاصل على درجة البكالوريوس فأعلى في تخصص المحاسبة
- الحاصل على درجة البكالوريوس فأعلى في التخصصات التالية: "إدارة مالية، إدارة أعمال، تسويق، إدارة عامة، اقتصاد، إحصاء، قانون، نظم معلومات إدارية، حاسب آلي، لغة إنجليزية، تأمين، تمويل"، على أن يكون عدد الموظفين من هذه التخصصات متناسباً مع حجم المكتب وطبيعة العمليات والعامل لديه.

- الحاصل على درجة البكالوريوس فأعلى في أية تخصصات أخرى خلاف التخصصات السابق ذكرها، بشرط تقديم ما يثبت حصوله على 21 ساعة أكاديمية في مواد المحاسبة، أو حضور الدورات التي تحددها الأمانة.
- الحاصل على أي زمالة مهنية معتمدة لدى الهيئة في مجال المحاسبة أو المراجعة.
- الحاصل على دبلوم المحاسبة وذلك بنسبة لا تزيد عن 30% من النسبة المقررة على المكتب، ويتطلب احتساب حملة الدبلوم في نسب السعودة اجتياز اختبار القدرات المحاسبية التي تنفذه وتعهده الهيئة.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- المادة السابعة من نظام مهنة المحاسبة والمراجعة.
- المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة.
- نموذج (3/1) من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني.

ساعات الإشراف للمحاسب القانوني

الملاحظة

تبين بأن عدد من المحاسبين القانونيين تقل ساعاتهم عن 5% من مجموع ساعات كل ارتباط مراجعة قام بإصدار تقرير بشأنها. وكذلك، تبين بأن عدد من المحاسبين القانونيين تزيد ساعاتهم الفعلية عن الحد الأقصى لساعات الإشراف.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المحاسب القانوني تقديم توضيح يبين فيه الأسباب التي تجعله مقتنعا بأنه قد أشرف إشرافا كافيا على الارتباطات المخصصة له، كما يجب على المحاسب القانوني مراعاة الضوابط التالية عند تحديد الحد الأقصى للارتباطات المراجعة التي يمكن للمحاسب القانوني الإشراف عليها:
- ألا تقل ساعات الإشراف لكل محاسب قانوني عن (5%) من مجموع ساعات كل تقرير صادر عنه .
- ألا تزيد الساعات المخصصة للإشراف لكل محاسب قانوني خلال العام عن (ألف وسبعمائة) ساعة عمل.
- يجوز للمحاسب القانوني تجاوز 1,700 ساعة عمل وبحد أقصى 2,200 ساعة عمل إذا تحققت الضوابط أدناه مجتمعة:
- ألا تكون نتيجة تصنيف الفحص السابق الذي نفذته الهيئة على المكتب هو وجود قصور جوهري أو قصور في الالتزام بالمعايير المهنية أو الأنظمة أو أخلاقيات المهنة.
- وجود فحص داخلي مفعّل بطريقة مناسبة
- يستخدم المكتب أحد برامج تحليل البيانات
- يتوفر في برنامج المراجعة الإلكترونية المعمول به خاصية المراقبة الإلكترونية لمعرفة عدد المهام أو الإجراءات التي تمت ونسبة الإتمام لكل مهمة أو إجراء وما هي الإجراءات المتبقية والتي لم يتم إنجازها بعد.

- التأكد من أن حجم فريق الارتباط يتناسب مع حجم وطبيعة العمل الذي قبل الارتباط به وتجاوز الساعات المتاحة
- ألا تقل عدد سنوات خبرة المحاسب القانوني عن ثلاث سنوات في القطاع الذي ينتمي له العمل الذي قبل الارتباط به وتجاوز الساعات المتاحة له.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة.
- القسم الثالث من دليل الفحص الميداني.

الجمع بين خدمات المراجعة والخدمات الأخرى

الملاحظة

تم الجمع بين خدمات المراجعة والخدمات الأخرى التي تتعارض مع قواعد سلوك وآداب المهنة.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على المكتب أن يضع سياسات وإجراءات تهدف إلى تزويده بتأكيد معقول بأن المكتب والعاملين فيه، وعند الاقتضاء، الأشخاص الآخرين الخاضعين لمتطلبات الاستقلال يحافظون على استقلالهم متى كان ذلك مطلوباً بموجب المتطلبات السلوكية ذات الصلة.
- يجب على المراجع التقيد بقواعد المهنة و سلوكها وآدابها، وبمعايير المحاسبة والمراجعة، والمعايير الفنية، التي يعتمدها المجلس.
- يجب على المراجع أن يكون مستقلاً عند أدائه لخدماته المهنية طبقاً لما تتطلبه الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالمهنة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
- لا يجوز للمراجع أن يزاوّل الأعمال التي تتعارض مع قواعد سلوك وآداب المهنة، ويستثنى من ذلك الخدمات المرتبطة بعملية المراجعة التي اعتمدها المجلس.
- لا يجوز الجمع بين عمل مراجع الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو القيام بعمل فني أو إداري في الشركة أو لمصلحتها ولو على سبيل الاستشارة، ولا يجوز كذلك أن يكون المراجع شريكاً لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو عاملاً لديه أو قريباً له إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية، ويكون باطلاً كل عمل مخالف لذلك، مع إلزامه برد ما قبضه إلى وزارة المالية.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار رقابة الجودة (1)، الفقرة ذات الصلة (21).
- المادة السابعة، فقرة رقم 4 من نظام مهنة المحاسبة والمراجعة .
- قواعد سلوك وآداب المهنة، قاعدة رقم (506,101).
- المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة، فقرة رقم 2 من نظام الشركات .
- تعميم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (الرقم: صادر/22339/2019).



خطاب ارتباط إجراءات متفق عليها

الملاحظة

لوحظ أن خطاب الارتباط للإجراءات المتفق عليها غير متوافق مع متطلبات المعيار. أمثلة على ذلك:

أ. توثيق إجراءات عامة وغير محددة.

ب. عدم تحديد ما إذا كانت طريقة التحقق فحصاً كاملاً أو بأسلوب العينات، وحجم العينات التي سيتم تطبيق الإجراءات عليها.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- إن الهدف من ارتباط الإجراءات المتفق عليها هو قيام المراجع بأداء إجراءات لها طبيعة المراجعة، تم الاتفاق عليها بين المراجع والمنشأة وأي أطراف ثالثة معينة، وإعداد تقرير عن الحقائق المكتشفة.
- يجب على المراجع أن يوثق الشروط الرئيسة للإجراءات المتفق عليها مع العميل في خطاب ارتباط، وتتضمن الأمور التي يتم الاتفاق عليها ما يلي:
 - أهداف الارتباط.
 - نطاق الارتباط.
 - مدى مسؤولية المراجع.
 - الشكل المتوقع للتقرير الذي سيتم إصداره.
 - قائمة بالإجراءات التي سيتم تنفيذها حسب المتفق عليه بين الأطراف.
 - تحديد المعلومات المالية التي ستطبق عليها الإجراءات المتفق عليها.
 - القيود على توزيع تقرير الحقائق المكتشفة.

- يجب وصف طبيعة الإجراءات التي سيتم تنفيذها وتوقيتها ومداهها، بما في ذلك إشارة محددة، عند الاقتضاء، إلى طبيعة المستندات والسجلات التي سيتم قراءتها، والأفراد الذين سيتم الاتصال بهم والأطراف الذين سيتم الحصول منهم على مصادقة في خطاب الارتباط للإجراءات المتفق عليها.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معييار الخدمات ذات العلاقة (4400) الارتباطات لتنفيذ إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية، الفقرات ذات الصلة (4, 9, 11, 12)

قيود على توزيع تقرير الإجراءات المتفق عليها

الملاحظة

بعض تقارير الحقائق المكتشفة تحتوي على عبارة "هذا التقرير هو للاطلاع العام وتوزيعه ليس محدداً"، رغم أن هذا لا يتوافق مع متطلبات المعيار (4400)

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب أن يتضمن خطاب الارتباط عبارة بأن توزيع تقرير الحقائق المكتشفة سيقصر على الأطراف المحددة التي وافقت على الإجراءات التي سيتم تنفيذها.
- لا يُقدّم التقرير إلا للأطراف التي اتفقت على الإجراءات التي سيتم تنفيذها، نظراً لأن الآخرين غير المدركين لأسباب الإجراءات قد يسيئون تفسير النتائج.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

معيار الخدمات ذات العلاقة (4400) الارتباطات لتنفيذ إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية، الفقرات ذات الصلة (12,9,6)

الإجراءات والأدلة والتوثيق لتقرير الحقائق المكتشفة

الملاحظة

أ. وجود قصور في توثيق الإجراءات المتخذة للتحقق من صحة المستندات المقدمة من قبل إدارة الشركة الداعمة لتقرير الحقائق المكتشفة.

ب. وجود قصور في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها لإعداد تقرير الحقائق المكتشفة.

متطلبات المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- يجب على فريق الارتباط القيام بتوثيق الأعمال الخاصة بتقرير الحقائق المكتشفة على نحو يكفي لتمكين أي مراجع خبير، لم تكن له صلة في السابق بالارتباط، من فهم ما يلي:
 - طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة للالتزام بالمعايير ذات العلاقة.
 - نتائج الإجراءات المنفذة، والأدلة التي تم الحصول عليها
 - الأمور المهمة التي ظهرت والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن هذه الأمور والأحكام المهنية المهمة التي تم اتخاذها في سبيل التوصل إلى تلك الاستنتاجات.
- يجب على المراجع توثيق الأمور المهمة في توفير الأدلة الداعمة لتقرير الحقائق المكتشفة، والأدلة على أن الارتباط قد تم تنفيذه وفقاً لشروط الارتباط.
- يجب على فريق الارتباط أن يصمم وينفذ إجراءات مراجعة مناسبة في ظل الظروف القائمة بفرض الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة.
- يجب على فريق الارتباط تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، واستخدام الأدلة التي تم الحصول عليها كأساس لإعداد تقرير الحقائق المكتشفة.

- أمثلة على الإجراءات المطبقة في ارتباط لتنفيذ إجراءات متفق عليها:
 - الاستفسار والتحليل
 - إعادة العملية الحسابية والمقارنة والطرق الأخرى للتأكد من دقة الأعمال الكتابية.
 - الملاحظة.
 - الفحص المادي.
 - الحصول على المصادقات.

المعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة

- معيار الخدمات ذات العلاقة (4400) الارتباطات لتنفيذ إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية، الفقرات ذات الصلة (14، 15).
- معيار المراجعة (500) أدلة المراجعة، الفقرة ذات الصلة (6).
- معيار المراجعة (230) توثيق أعمال المراجعة، الفقرة ذات الصلة (8).



S O C P A

الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين